ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن

ورقة عمل

مقدمة إلى مؤتمر

" الهوية والثقافة الوطنية ودورهم في الإصلاح والتحديث"

إعداد

أحمد عوض

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مركز الحسين الثقافي– عمان

٨ – ٩ آذار ٢٠٠٨

ثقافة المخيم الفلسطيني في الأردن

مقدمة:

بداية، أود أن أشير إلى أنه عندما قررت اعداد هذه الورقة البحثية حول ثقافة المخيم في الأردن لتقديمها لهذا المؤتمر كجزء من الثقافات الفرعية المكونة للثقافة الوطنية الأردنية، اعتقدت ان الأمر يسيراً، مستنداً في ذلك إلى متابعتي منذ سنوات طويلة للعديد من التفاصيل المتعلقة بحياة مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن والحراك الاجتماعي والسياسي فيها.

والحق أقول، حين باشرت بإعداد هذه الورقة، اكتشفت تعقيدات وإشكاليات الحديث عن ثقافة المخيم فهي معقدة بقدر التشابكات التي تلف القضية التي أنشئت المخيمات بسببها، وواسعة بقدر اتساع مفهوم الثقافة. فكلما تناولت محوراً ، وجدت نفسي في محاور تفصيلية أخرى، وهكذا توسعت الفكرة، ووجدت نفسي كمن يعمل على اعداد دراسة مطولة وتفصيلية حول الموضوع، آمل أن أتمكن من إعدادها يوماً ما.

فالمشكلة التي تواجه الباحث عند دراسة لثقافة المخيم هي التمييز بين سمات وخصائص الحياة اليومية ومنظومة القيم الاجتماعية التي تنظم حياة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات الأردن وبين اللاجئين والنازحين الذين يقيمون خارجها.

وكذلك التمييز بين منظومة القيم الاجتماعية للاجئين والنا زحين الفلسطينيين المقيمين في الأردن (داخل المخيمات وخارجها) وبين غيرهم من الأردنيين من أبناء المدن والقرى والبادية بعد مضي ما يقارب ستين عاماً من العيش المشترك وتداخل الثقافات بما تعنيه من علاقات شخصية وعمل مختلط بين الشعبين، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار تداخل العديد من العشائر والعائلات المكونة للشعبين إذ أنها ذات أصول واحدة ، (على الرغم مما أحدثته "مساطر" البريطاني مارك سايكس والفرنسي فرانسوا بيكو في عام ١٩١٦) وهو ما يعرف ب (اتفاقية سايكس- بيكو) لتقاسم النفوذ في مناطق غرب آسيا في نهايات الحرب العالمية الأولى. أما فيما يخص الثقافة السياسية للاجئين الفلسطينيين وخاصة المقيمين في المخيمات، فكان من اليسير تحديد ملامحها وتمييزها عن الثقافات السياسية لأبناء المدن والقرى والبادية وغيرهم ، وذلك لأن وجود هذه المخيمات هو وجود سياسي، بالإضافة إلى أن كل منزل وحارة وشارع داخل المخيم يتشبع بالسياسة.

ومن هنا، فإنني سأعرض العوامل الرئيسة التي ساهمت في تشكيل ثقافة المخيم وانعكاساتها على بنيته والتحولات التي مرت بها ثقافته، لتتلاءم مع الوقت المتاح لي في هذا المؤتمر. وأزعم أن ما أقدمه ليس إلا صورة إجمالية عن الملامح الرئيسية لثقافة المخيم والعوامل المؤثرة فيها.

التي يمكن إجمالها في يأتي:

١ نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧ والنتائج الكارثية التي نجمت عنه ما سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو النفسي.

٢ – الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها وما زال يعيشها اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في المخيمات في الأردن.

وسأعرض أيضاً:

أبرز السمات الثقافية للمجتمع الذي يعيش في هذه المخيمات والتي يمكن إجمالها ب:

١ . حالة العزلة الاجتماعية.
٢. النسيج الاجتماعي وأنماط الحياة.
٣. ثقافة المخيم السياسية.

وقبل هذا وذلك سأقدم عرضاً مقتضباً حول مفهوم المخيم وإلاطار التاريخي والجغرافي لوجود المخيمات في الأردن.

ما هو المخيم؟

لا يمكن فهم المخيم بمعزل عن المفهوم المكاني لما يحمله من دلالات اجتماعية وسياسية. فهو مساحة من الأرض منحت من قبل الحكومات الى هيئات دولية (الصليب

الأحمر الدولي سابقاً ومن ثم وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسط ينيين UNRWA) لكي يقيم عليها الفلسطينيون الذين طردوا من مدنهم وبلداتهم وقراهم في فلسطين، وليتم تقديم الخدمات الانسانية الأساسية لهم.

في الأردن–مثلا– قامت الدولة باستئجار الأراضي المقام ة عليها المخيمات من أصحابها وقدمتها للصليب الأحمر الدولي بداية ، ولاحقا إلى وكالة الغوث الدولية لكي تقدم مختلف الخدمات الاغاثية والصحية والتعليمية الى سكان المخيمات، بشكل مؤقت والى حين عودة هؤلاء اللاجئين الى مدنهم وبلداتهم وقراهم التي طرد وا منها، وكان المتوقع آنذاك أن يعود وا خلال أشهر وفي أقصى الفرضيات تشاؤما خلال سنوات محدودة، باعتبار المخيمات أماكن إقامة مؤقتة.

لكن المخيمات تجاوزت عمرها الافتراضي، فبعضها مضى عليه ستون عاماً، وأخرى أربعون عاماً. وبحكم التطور الطبيعي بدأت تختفي ملامح المخيمات بالصورة التي كانت عليها، فقد اختفت الخيام التي اشتق منها اسم المخيم ، كما اختفت الحمامات (والحنفيات) العمومية والشوارع الطينية وهي سمات ميزت المخيم في صورته الأولى. الملامح تغيرت و لم تعد أسماء المخيمات تشير إلى مضامينها، لكنها مازالت تحافظ على طابعها المؤقت، فهي "مخيم"، بمعنى المكان الذي يقيم فيه الناس لفترة محدودة .فامتلاك المنازل والمحال التجارية ما زال مقصوراً على حق الانتفاع فقط، وليس حق الملكية . وأصبحت المخيمات عباره عن فضاءات ذات ملامح اجتماعية واقتصادية وسياسية

خاصة، وانتقل مفهوم "المخيم" الى دلالات أعمق يعكس الهوية السياسية التي يحملها قاطنوه. ومن هنا برزت رمزية المخيم بما تعنيه من قضية شعب طرد وهجر من وطنه.

الإطار التاريخي والجغرافي

بدأت هجرة الفلسطينيين من أراضيهم عام ١٩٤٨ نتيجة لاحتلال العصابات الصهيونية المسلحة لما يقارب نصف فلسطين التاريخية، نجم عنها آنذك إنشاء "دولة إسرائيل"، بعد أن اقترفت هذه العصابات العديد من المجازر ضد الفلسطينيين، وتم توثيق ٢٥ مجزرة منها[١]، وتدمير ما يقارب ٥٠٠ قرية فلسطينية بالكامل وتهجير أهلها[٢].وهو ما يسمى في الأدبيات السياسية ب"التطهير العرقي" "Ethnic Cleansing"، ونجم عنه توزيع المهجرين (اللاجئين) على مختلف دول الجوار، فبلغ عددهم في عام ١٩٥٠ مايقارب (٩١٤) ألف فلسطيني، منهم (٥٠٦) ألاف هجروا للأردن بما فيها الضفة الغربية، و(١٢٨) ألفا إلى لبنان، و (٨٢) ألفا إلى سوريا، و (١٩٨) ألفا إلى قطاع غزة.[٣] والأرقام المذكورة تعد تقديرات، فقد تعددت المصادر التي تناولت الموضوع، ويعود التفاوت في تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين في تلك الفترة تبعاً للجهة التي تقوم بعملية التقدير.[٤]

في الأردن، وهو موضوع الورقة، توزع اللاجئون الفلسطينيون على خمسة مخيمات في الضفة الشرقية؛ وهي الوحدات في جنوب عمان، والحسين في وسط عمان، واربد في محافظة اربد، والزرقاء (جناعة) في محافظة الزرقاء، ومأدبا في محافظة مأدبا [٥]. بالإضافة للعديد من المدن والبلدات والقرى الأردنية، إلى جانب (٢٣) مخيماً توزعت في مختلف أنحاء الضفة الغربية.[٦]

وبعيد حرب حزيران(١٩٦٧) هجر ما يقارب (٣٥٠) ألف فلسطيني من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، توزعوا على ثمانية مخيمات هي الطالبية والنصر في عمان، وماركا(حطين) والسخنة في محافظة الزرقاء، والبقعة في محافظة البلقاء والحصن (عزمي المفتي) في محافظة اربد، وجرش (غزة) وسوف في محافظة جرش.[٧] إضافة إلى العديد من المدن والبلدات والقرى الأردنية.

ويعد الأردن من أكثر الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، إذ تقدر أعداد "اللاجئين الفلسطينيين المسجلين" لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA، بنحو (١.٩) مليون لاجئ من أصل (٤.٥٦) مليون لاجئ مسجلين لديها في مناطق اللجوء الخمسة (الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة)، مشكلين ما نسبته (٤٢%) من مجمل اللاجئين المسجلين.[٨]

وتكاد تجمع مختلف الأطراف ذات العلاقة والمهتمة بأعداد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين في الأردن ممن يحملون الجنسية الأردني ة والذين لا يحملونها، أن

أعدادهم أعلى من أرقام وكالة الغوث UNRWA، إذ تشير تقارير الحكومة الأردنية أن أعداد اللاجئين دون النازحين تزيد عن أرقام وكالة الغوث الدولية، لأن هناك لاجئين غير مسجلين في سجلاتها لأسباب عديدة.[٩] بالاضافة الى أن سجلات وكالة الغوث لا تشمل النازحين، وتشير بعض التقديرات غير الرسمية أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين في وكالة الغوث يصل إلى ما يقارب (١٥%) من اللاجئين المسجلين.[١٠] وهناك تقديرات غير رسمية أيضاً تشير إلى أن هناك ما يقارب المليون فلسطيني ممن لا تنطبق عليهم معايير وكالة الغوث الدولية UNRWA، ونازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإن أعداد اللاجئين والنازحين في الأردن تقارب ثلاثة ملايين شخص.

التوزيع الجغرافي للاجئين :

يتوزع اللاجئون والنازحون في الوقت الحالي على مختلف محافظات المملكة، وغالبيتهم يسكنون خارج المخيمات، إذ تبلغ نسبة اللاجئيين المسجلين في وكالة الغوث الدولية خارج المخيمات (٨٢%) اثنين وثمانين بالمئة. والجدول المرفق يوضح توزيع اللاجئين :

توزيع اللاجئين الفلسطينيين على المخيمات في الأردن

المخيم	سنة الإنشاء[11]	المساحة (دونم)[12]	عدد السكان[13]
البقعة	١٩٦٨	١٤٣٥	٩٢٣٤٦
ماركا "حطين"	١٩٦٨	٨٩٤	٤٤٨٠٨
الحصن " عزمي المفتي"	١٩٦٨	٧٥٨	٢١٨١٨
سوف	١٩٦٧	٥٣٥	١٩٨٢٨
جرش "غزة"	١٩٦٨	٥٣١	٢٣٥٤٢
الوحدات " عمان الجديد"	١٩٥٥	٤٧٩	٥٠٩٨٤
الحسين	١٩٥٢	٤٤٥	٢٩٥٨٤
اربد	١٩٥٠	٢٣٤	٢٥٠٨١
الزرقاء " جناعة"	١٩٤٩	١٨٢	١٨٤٤٩
الطالبية	١٩٦٨	١٣٣	٦٥٠٠
مأدبا	١٩٥٦	١١١	٦٢٤٥
النصر " حي الأمير حسن"	١٩٦٧	٩٦	٩٥٠٠
السخنة	١٩٦٩	٦٨	٥٥٢٢
المجموع	------	**٥٩٠١**	**٣٥٤٢٠٧**

أولاً: العوامل التي أثرت على ثقافة المخيمات:

تداخلت جملة من العوامل في تكوين الملامح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية للاجئين والنازحين المقيمين في المخيمات. وسيتم هنا استعراض ابرزها:

١. نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧:

شكلت النكبة والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في أواخر عام ١٩٤٧ والنصف الأول من عام ١٩٤٨ الأثر الأكبر في وعي الفلسطينيين آنذك، فالفلسطيني ون الذين لم تتعرض بلداتهم لمجزرة، تم تهديدهم بها. ورحلت غالبية القرى والبلدات الفلسطينية وجزء كبير من سكان المدن كما سبقت الإشارة اليه. ولم يمض على النكبة أكثر من (١٩) تسعة عشر عاماً حتى جاءت النكسة عام ١٩٦٧ بكل تداعياتها الكارثية سواء فيما يتعلق بخسارة ما تبقى من فلسطين بالاضافة الى الجولان السوري وسيناء المصرية، أو فيما يتعلق بالهزة العنيفة التي واجهتها الشخصية العربية والوعي العربي. وما زالت تداعيات النكسة المذكورة ماثلة للعيان حتى الآن، وكان الأكثر تأثراً بنتائج هذه الحرب الانسان الفلسطيني، سواء اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في المخيمات التي أنشئت لايوائهم اثر النكبة، أم الفلسطينيين الذين هجروا مجدداً من الضفة الغربية وقطاع غزة كنتيجة للاحتلال الجديد والذين يطلق عليهم " نازحون " .

وقد أدت من بين ما أدت إليه هاتان الكارثتان، وعلى وجه الخصوص النكبة، إلى تفكيك طبقات المجتمع الفلسطيني وإعادة صياغتها. فالذين هجروا وطردوا كانوا من مختلف المدن والبلدات والقرى والبادية الفلسطينية، وبسبب الهجرة أصبح مالك الأرض والفلاح الذي يعمل في أرضه، ومختار القرية وشيخ العشيرة والراعي يقيمون في المكان ذاته، ويعيشون في ظروف معيشية متشابهة. ويحدثنا شهود عيان عن بعض المفارقات

والطرف عن حالات احتجاج كانت تصدر عن بعض أهالي المدن الفلسطينية بسبب وجودهم في ذات التجمعات والمخيمات التي يقيم فيها الفلاحون. وتروى حكايات عن حالات " التشفي" و " الشماتة" التي كانت تصدر عن بعض الفلاحين وأبناء الفئات الاجتماعية " المتدنية" في بعض العشائر الفلسطينية، ضد أبناء المدن وشيوخ العشائر . وما زالت بقايا تعابير الفلاح والمدني (ابن المدينة) والبدوي موجودة حتى يومنا الحاضر بما تحمله من مضامين.

ولأن ظروف الحياة في المخيمات كانت قاسية جداً وما زالت ، مع فارق درجة القسوة، تمكن أبناء المدينة الفلسطينية وعلى وجه الخصوص الأغنياء منهم، من الخروج من المخيمات إلى المدن والبلدات الأردنية والمناطق المحيطة بها خلال السنوات الأولى من النكبة والنكسة. وأخذ جزء منهم يعمل في التجارة، وآخرون يعملون في المؤسسات الحكومية، وكان لوحدة الضفتين عام ١٩٥٠ ومنح الجنسية الأردنية لقاطني الضفتين الشرقية والغربية الأثر الأكبر في ذلك، **وبقيت المخيمات مكاناً للفلاحين والقرويين والعائلات الفلسطينية الفقيرة**، باستثناء مخيم الحسين الذي ما زالت أغلبية ساكنيه لاجئين من مدينتي الرملة واللد، مضطرين للبقاء في المخيم بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن ظاهرة تفكيك الطبقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها، لم تكن سمة من سمات المخيم الفلسطيني في الأردن فحسب ، بل حدث ما يشبه ذلك وان بدرجة أقل في القرى والبلدات والبادية الأردنية، عندما التحق العديد من أبنا ئها

ممن ينتسبون إلى طبقات اجتماعية "متدنية" في الترتيب الاجتماعي إلى مؤسسات الدولة الأردنية المدنية والعسكرية، وتبوأ بعضهم المناصب العليا، وعمل العديد من أبناء هذه القرى والعشائر في التجارة، وجزء كبير منهم أقام في عمان العاصمة، ونقل العديد منهم أنماط حياة القرية وقيمها إلى المدينة.

٢. الظروف الاقتصادية والاجتماعية:

لقد حدث تحسن ملموس في العديد من الجوانب الحياتية للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن خلال العقود الماضية (داخل المخيمات وخارجها)، والناجم بشكل أساسي عن اندماجهم اقتصادياً في المجتمع الأردني، وارتفاع نسبة المتعلمين بينهم، بسبب الفرص التعليمية التي قدمتها وكالة الغوث الدولية من خلال توفير المدارس لهم منذ بداية عقد الخمسينات وان كانت عبارة عن " خيام" مثل مساكنهم، إلى جانب استيعاب أعداد كبيرة منهم في مدارس الحكومة الأردنية ومعاهدها في ما بعد المرحلة الابتدائية والإعدادية (مرحلة التعليم الأساسي)، الأمر الذي مكنهم من الالتحاق بسوق العمل محلياً وخارجياً، إذ تمكن عشرات الآلاف منهم من الالتحاق بالعمل في دول الخليج العربي، و وفروا فرصاً تعليمية جديدة ومتقدمة في الجامعات لأبنائهم، الأمر الذي أدى إلى تحسن مستويات معيشتهم ومعيشة أسرهم، ومن ذلك أعادة بناء الوحدات السكنية التي وفرتها وكالة الغوث الدولية لهم عند تأسيس المخيمات والتي كانت تسمى "براكية"، ومكن كذلك

أعداداً كبيرة منهم من الانتقال إلى خارج المخيمات للحصول على مستويات أفضل للحياة، بعد أن أصبحت الأسرة كبيرة وممتدة، وهذا يفسر تراجع نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل المخيمات إلى (١٨%) من مجمل اللاجئين كما سبق ت الإشارة إليه، مع استمرار حالة الاكتظاظ داخل هذه المخيمات . وإضافة إلى ذلك، تعاملت الحكومات الأردنية مع مخيمات اللاج ئين الفلسطينيين في الأردن بذات الأسلوب الذي تعاملت به مع مناطق المملكة الأخرى، حيث تم تطوير البنى التحتية لغالبية هذه المخيمات أسوة بمناطق المملكة الأخرى، و تم توفير الخدمات الأساسية الأخرى الصحية والتعليمية والمعونات النقدية والعينية التي تقدم لهم من قبل المؤسسات الحكومية باعتبارهم أردنيين، إلى جانب استمرار تقديم الخدمات الصحية والاغاثية والتعليمية التي دأبت على تقديمها لهم وكالة الغوث الدولية UNRWA منذ مباشرتها لعملها عام ١٩٥٠.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت مخيمات اللاجئين والنازحين **"بيئة طاردة "**، فمساحات البيوت صغيرة وبالكاد تتسع لساكنيها، وهي متلاصقة، وشوارع المخيم ضيقة ومزدحمة دائماً، ولا يتوفر في المخيمات أية فرص للتوسع الأفقي ولا مساحات للملاعب أو حدائق للأطفال وغيرها من وسائل الحياة الأساسية.

أما فيما يتعلق بمستويات الفقر والبطالة، فإن المخيمات تعج بالعاطلين عن العمل وينتشر فيها الفقر بشكل كبير، وتعد غالبيتها خاصة تلك البعيدة عن العاصمة جزءاً من

جيوب الفقر المنتشرة في الأردن في ضوء الدراسات التي تجريها المؤسسات الحكومية .

ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، لعل أهمها:

أن فرص العمل لم تعد متاحة أمام أبناء المخيمات (داخل الأردن وخارجه) كما كانت عليه في السابق، فالأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي يواجهها الأردن، أصابت أبناء المخيمات أسوة بغيرهم من أبناء مختلف المحافظات، ولكن بدرجة أكبر، فالعديد من المؤسسات الحكومية مغلقة أمامهم لأسباب سياسية داخلية تعززت بقرار فك الارتباط الإداري والقانوني عام ١٩٨٨. إلى جانب تراجع فرص العمل في دول الخليج العربي خاصة بعد عام ١٩٩١. ويمكن الإشارة كذلك إلى أن فرص التعليم الجامعي لم تعد متاحة أيضاً كما كانت في السابق، بسبب ارتفاع تكاليفها سواء في الجامعات الرسمية، والجامعات الخاصة، فالجامعات الرسمية يذهب جزء كبير من مقاعدها إلى ما يمكن أن نسميه (نظام الكوتات)، الذي لا يستفيد منه كثيراً أبناء المخيمات، أما الجامعات الخاصة فهي بحاجة إلى قدرات مالية كبيرة، لا يقدر على توفيرها غالبية اللاجئين والنازحين المقيمين في المخيمات، بالإضافة إلى إغلاق باب التعليم الجامعي المجاني في الدول الشرقية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية في أواخر الثمانينيات و أوائل التسعينيات. الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة التنافسية لأبناء المخيمات في الحصول على فرص عمل جيدة، وأصبح جزء كبير منهم عمالة نصف ماهرة وغير ماهرة يعملون في مهن عائدها المالي لا يتناسب مع متطلبات الحياة اليومية الصعبة، أو غير قادرين على الحصول على فرصة عمل.

ثانياً: السمات الثقافية العامة لمجتمع المخيم:

يمكن استعراض السمات الثقافية العامة للاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات على الشكل الآتي:

١. العزلة الاجتماعية والسياسية:

على الرغم من حالة الاحتضان التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون من أشقائهم العرب ومنهم الأردنيون في المناطق التي أقاموا فيها، فقد تعرضوا إلى ما يمكن أن يطلق عليه "عزلة" اجتماعية وسياسية، ففي ظل غياب معلومات عن حقيقة ما جرى في فلسطين آنذاك، والأسباب التي أدت إلى هجرة الفلسطينيين من أرضهم، تم تحميل اللاجئين في مخيمات اللجوء مسؤولية ما حدث وان بدا ذلك بشكل ضمني وغير مباشر ، وظهروا كالهاربين من أرضهم والمهزومين أمام عدوهم والبائعين لوطنهم. وبذلك كان اللاجئون في المخيمات يعانون في المراحل الأولى لتشكيله من عزلة اجتماعية وسياسية استمرت في بعض جوانبها حتى الآن. مما أدى إلى إن يجلد الفلسطيني ذاته ويتعمق إحساسه بالهزيمة.

ومع مرور الزمن، ومع تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية المقاومة للواقع الذي وصل إليه الحال الفلسطيني، بفعل نشوء حركات وفصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية باختلاف أطيافها الفكرية والسياسية، بدأت تتغير الانطباعات عن اللاجئين باتجاه ات ايجابية ، وأصبحت المعادلة التي يتفاعل معها اللاجئ والنازح تراوح بين "العزلة والنبذ" من جهة ،

وبين الإشادة والإعجاب من جهة ثانية. وفي هذا السياق، ظهرت العديد من المفاهيم والمقولات مثل "أبناء المخيمات"، وهذا التعبير يستخدم لنبذ المنعوتين من جهة والإشادة بهم من جهة أخرى تبعاً للموقف والناعت.

٢. النسيج الاجتماعي وأنماط الحياة اليومية:

إن مجمل العادات والتقاليد المتعلقة بمختلف مناحي الحياة اليومية تعكس أنماطاً قروية وبدوية، لأن الغالبية الساحقة من سكان المخيمات قرويون وبدو (مع بعض الاستثناءات كما هو حال مخيم الحسين)، و كانت وما زالت العلاقات إلى حد ما بين السكان والجيران مترابطة، والجميع يعرف الجميع في إطار ما يطلق عليه اسم "الحارة"، مما يعكس تماسكاً نسبياً في النسيج الاجتماعي بين الأقارب والجيران، ومشاركتهم لبعضهم البعض في مختلف تفاصيل الحياة اليومية وفي الأفراح والأتراح. ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك أعداداً غير قليلة من سكان المخيمات وخاصة من كبار السن يرفضون السكن خارج المخيم، على الرغم من أن بعضهم قادرون على ذلك مالياً، كونهم غير قادرين على الحياة خارج النسيج الاجتماعي الذي سبق الحديث عن خصائصه.

ومع مرور الزمن واختلاط العائلات التي تقيم في المخيمات أو كانت تقيم فيها وأبناء القرى الأردنية المختلفة سواء بالعمل أو بعلاقات النسب عبر عشرات السنين، تداخلت أنماط الحياة والعادات والتقاليد في العديد من الجوانب، وخاصة فيما يتعلق بعادات الأفراح والأتراح.

إلى جانب ذلك، تتسم ثقافة المخيم في الأردن بأنها مجتمعات "محافظة " " Conservative" في علاقاتها الأسرية واليومية، التي تعد امتداداً لثقافة البلدات والقرى والبادية الفلسطينية ولتأثيرات بعض القوى السياسية الدينية ذات ال نفوذ الكبير داخل المخيمات، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في المجتمع، الذي ما زال هامشياً إلى حد كبير . لكن هذا لا يلغي وجود بعض التحولات في بعض الجوانب التي أملتها حاجات التطور المجتمعي مثل التحاق المرأة بالمدارس والمعاهد والجامعات وخروجها إلى سوق العمل. هي ميزة ليست خاصة بأبناء المخيمات فحسب، بل هي سمة من سمات المجتمع الأردني ككل.

أما بالنسبة لبنية الأسرة، فإن نمط الأسرة الممتدة ما زال هو السائد في المخيمات، إذ نجد الجد والأب والابن يعيشون في منزل واحد رغم ضيق المساحة، والعديد من هذه الأسر قامت ببناء طوابق فوق بعضها البعض، لعدم توفر القدرة المالية على الرحيل من المخيم إلى خارجه، و/ أو للحفاظ على حياتهم مع بعضهم البعض.

٣. الثقافة السياسية:

على الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على تهجير اللاجئ ين الفلسطينيين وأربعين عاماً على النازحين، وتغير الأجيال، الاّ أن حلم العودة ما زال معلقاً بالوطن الذي طرد منه آباؤهم أو أجدادهم أو طردوا هم أنفسهم ممن عايشوا تلك الفترة الزمنية. وما زال العديد منهم يحتفظ بمفتاح " الدار" التي كان يسكنها، أو "كوشان" الأرض لمن كانوا

يمتلكون أرضاً. كذلك ما زال هناك ادمان على سماع الأخبار السياسية المتعلقة بفلسطين. وما زلنا نستمع لعبارات التأسي والتحسر لدى كبار السن على "أيام البلاد"، وكذلك مازال التفاعل حاضراً لحظة بلحظة مع كل ما يحدث في فلسطين من جرائم ومجازر تقترفها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

من جانب آخر، من المعروف أن غالبية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن يتمتعون بالمواطنة الأردنية من خلال حملهم للجنسية الأردنية منذ أكثر من نصف قرن، وبالتالي فهم يتوقعون أن يحصلوا على حقوق سياسية مساوية لغيرهم من الأردنيين على اختلاف أصولهم ومنابتهم، خاصة وأن الموقف الرسمي الأردني يعلن وبشكل مستمر أن الأردنيين من مختلف الأصول والمنابت متساوون في الحقوق والواجبات . وفي هذا السياق فإن قراءة الواقع السياسي في الأردن بشكل موضوعي لا تخفي أن هناك تبايناً بين الحقوق السياسية التي يحصل عليها الأردنيون من أصول فلسطينية (لاجئين ونازحين)، وبين الأردنيين من أصول ومنابت أخرى، فمع أن أعدادهم تقارب نصف المجتمع، فإن حضورهم في مؤسسات الدولة المختلفة لا يتناسب مع وزنهم الاجتماعي.

ويبرر هذا الأمر من قبل بعض دعاته، بأنه يأتي للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وللحفاظ على حقهم بالعودة إلى وطنهم . بالإضافة إلى أن هناك مواطنين أصلاء ومواطنين غير اصلاء، وبالتالي من حق المواطنين الأصلاء الحصول على حقوق سياسية أكثر من غير الأصلاء.

مقابل ذلك يطالب الأردنيو ن من أصول فلسطينية (داخل المخيمات وخارجها) بحقوق سياسية أكبر، مستندين بذلك إلى الخطاب الرسمي الأردني المعلن بعدم وجود تعارض بين حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض وبين حقوقهم الكاملة كمواطنين أردنيين، ومعتمدين كذلك على نص المادة السادسة من الدستور الأردني التي تشير إلى " الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين". والإشكالية بين الموقفين كما هو ملاحظ كبيرة وبحاجة إلى وقفة لايجاد صيغ توفيقية أكثر عدالة.

ومن المفيد في هذا السياق الحديث عن أن القنوات والأساليب المتاحة للتعبير عن الثقافة الوطنية الفلسطينية للاجئين والنازحين الفلسطينيين داخل المخيمات تراجعت إلى حد كبير، وأصبحت محدودة مقارنة مع ما كانت عليه قبل عقود . وهذا التراجع وهذه المحدودية نجما عن عدد من العوامل يمكن المرور على أهمها:

- سياق التطور الطبيعي لمجتمع اللاجئين والنازحين داخل المخيمات أسوة بغيره من المجتمعات، والناجم بشكل رئيسي عن تغير أساليب الحياة (وهذا ينسحب على مختلف مكونات المجتمع الأردني في مختلف أماكن تواجده)، فلم نعد نر الثوب والحطة الفلسطينين، إلا عند أعداد محدود ة جداً من كبار السن. و لم نعد نر الدبكة والأغنية الشعبية الفلسطينية في الأفراح والمناسبات داخل المخيم.

- غياب دور القوى السياسية الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين والنازحين في الأردن، الأمر الذي أدى إلى تركها ساحة مفتوحة نسبياً لقوى اجتماعية وسياسية تعمل ضمن أطر فكرية وسياسية أوسع من الثقافة والهوية الوطنية، وبالتالي تراجعت تعبيرات هذه الثقافة الفلسطينية لصالح تعبيرات قومية وإسلامية.

- انخفاض مستوى الحريات العامة في الأردن بشكل عام، وفي مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور م نظمات المجتمع المدني داخل المخيمات من العمل بحرية للتعبير عن ثقافة المجتمع الذي تعمل في إطاره . ويأتي هذا في سياق ممارسات العديد من المؤسسات الحكومية التي تعتقد أن التعبير عن الثقافات الفرعية يهدد الهوية والثقافة الوطنية الأردنية. وأعتقد شخصياً ان هذا فهم غير صحيح، فالثقافات الوطنية الفرعية وتعبيراتها، تعد إثراء للثقافة الوطنية الكلية، وتنوع الثقافات الفرعية واختلافاتها في بعض الجوانب تعد قوة لها. ولا توجد دولة في العالم الحديث لا تتكون من مجتمعات فرعية و ثقافات فرعية.

وأخيراً، فإنني أعيد التأكيد على أن الموضوع الذي قدمت بعض ملامحه أكبر بكثير من ورقة يمكن عرضها في هذا الوقت القصير، وآمل أن تكون مدخلاً لإضاءة قضايا تحتاج إلى التوسع والبحث .

المراجع

[١] سليمان ابو ستة، سجل النكبة، سجل القرى والمدن التي احتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي ١٩٤٨، لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨.

[٢] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين–بدلي–، اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل لعام ٢٠٠٢، بيت لحم، فلسطين، ٢٠٠٣.

[3] UNRWA, Number of registered refugees, historical data, 2002. www.unrwa.org

[٤] لمزيد من المعلومات عن تقديرات اللاجئين الفلسطينيين في الأعوام ١٩٤٨–١٩٥٠، راجع:

Zureik,E. Palestinian refugees and the Peace Process, Washington D.C., IPS, 1996.

[5] Department of Palestinian Affairs, Jordan, 55 years in Serving Refugee Camps , 2003.

[٦] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين–بدلي–، مرجع سابق.

[7] Department of Palestinian Affairs, Jordan, 55 years in serving refuges camps, op. cit.

[8] UNRWA, UNRWA in figures as of 31 Dec. 2006. www.unrwa.org

[9] Department of Palestinian Affairs, Jordan,55 years in serving refuges camps, op. cit.

[١٠] نور بدر، اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، ورقة عمل، ٢٠٠٢ .

[11] Department of Palestinian Affaires, Jordan, Atlas of Palestinian refugee camps in Jordan.2002.

[12] Department of Palestinian Affairs, Jordan, 55 Years in Serving Refugee Camp, op. cit.

[13] Department of Palestinian Affairs, Jordan, 55 Years in Serving Refugee Camp, op. cit. (2003) & UNRWA Website:www.unrwa.org.(December,2007)